

## بيان صادر عن قادة منظمات دولية

العنف ضد الأطفال: أزمة خفية ناجمة عن جائحة كوفيد-١٩

الأربعاء، ٨ نيسان/ أبريل ٢٠٢٠

تترك جائحة كوفيد-١٩ أثراً مدمراً في جميع أنحاء العالم. وفي حين تتسم الجهود المبذولة لاحتواء فيروس كورونا بأهمية حاسمة لصحة سكان العالم، بيد أنها تزيد خطر تعرّض الأطفال للعنف - بما في ذلك إساءة المعاملة، والعنف الجنساني، والاستغلال الجنسي.

وبوصفنا قادة لمنظمات ملتزمة بإنهاء العنف ضد الأطفال، فقد احتشدنا لنتضامن معاً ولنعلن عن انشغالنا العميق بهذا الشأن وكى ندعو إلى القيام بعمل والتعهد بتقديم دعم لحماية الأطفال من العنف والحد من تأثير كوفيد-١٩ على الأطفال في كل بلد ومجتمع محلي.

يخضع ثلث سكان العالم حالياً لإجراءات تقتضي ملازمتهم لمنازلهم بسبب كوفيد-١٩، وقد أثر إغلاق المدارس على أكثر من ١,٥ بليون طفل. وأدت القيود المفروضة على الحركة، وخسارة الدخل، والعزلة، والازدحام، والمستويات المرتفعة من التوتر والقلق إلى زيادة أرجحية تعرّض الأطفال للإساءات البدنية والنفسية والجنسية ومشاهدتهم لهذه الممارسات في المنزل - لا سيما الأطفال الذين يعيشون في أوضاع أسرية عنيفة أو مختلة وظيفياً. وفي الوقت الذي أصبحت فيه التجمعات على شبكة الإنترنت ذات أهمية مركزية للمحافظة على تعليم العديد من الأطفال ودعمهم وتمكينهم من اللعب، إلا أنها تزيد أيضاً تعرضهم للتّمّر الرقمي، والمسلكيات الخطرة على الإنترنت، والاستغلال الجنسي.

ويتفاقم هذا الوضع من جراء عدم تمكن الأطفال من الوصول إلى أصدقاء المدرسة والمعلمين والمرشدين الاجتماعيين والأماكن الآمنة والخدمات التي توفرها المدارس. وثمة أمر يثير القلق بصفة خاصة، وهو وضع الأطفال الأشد ضعفاً - بمن فيهم الأطفال اللاجئين، والمهاجرون، والمهجّرون داخلياً، والمحرومون من حريتهم، والذين يعيشون دون رعاية والدية، والذين يعيشون في الشوارع أو الأحياء الفقيرة في المدن، وذوو الإعاقة، والذين يعيشون في مناطق متأثرة بالنزاعات. وبالنسبة للعديد منهم، سيؤدي الضعف الاقتصادي المتنامي إلى زيادة خطر عمالة الأطفال وزواج الأطفال والاتجار بالأطفال.

يجب أن نتصرف فوراً. ونحن نوجّه، معاً، دعوة إلى الحكومات والمجتمع الدولي والقادة في كافة القطاعات لأن يستجيبوا بسرعة عبر بذل جهد موحد لحماية الأطفال من الخطر المرتفع بالتعرّض للعنف والاستغلال والإساءات، وذلك في إطار الاستجابة الأوسع لكوفيد-١٩.

وثمة دور مركزي يقع على كواهل الحكومات، فيجب عليها أن تضمن أن خطط منع كوفيد-١٩ والاستجابة إليه تدمج تدابير ملائمة للفئات العمرية ومراعية للنوع الجنساني لحماية الأطفال من العنف والإهمال والإساءات. ويجب اعتبار خدمات حماية الطفل والعاملين في هذا المجال جانباً أساسياً من جهود الاستجابة وتخصيص الموارد لهم وفقاً لذلك.

ومن خلال عملنا مع الحكومات ودعمنا لها، يجب أن تتضمن استجابتنا الجماعية: المحافظة على خدمات الصحة والرفاه الاجتماعي الأساسية، بما في ذلك دعم الصحة العقلية والنفسية؛ وتوفير تدابير إدارة الحالات لحماية الطفل وتوفير رعاية بديلة طارئة؛ وضمان الحماية الاجتماعية



للأطفال والأسر المعيشية الأشد ضعفاً؛ ومواصلة تقديم الرعاية والحماية للأطفال في مؤسسات الرعاية؛ والتواصل مع الوالدين ومقدمي الرعاية والأطفال أنفسهم وإشراكهم من خلال تقديم المعلومات والنصائح المستندة إلى الأدلة. وبوسع الأطفال الذين يعانون من الكرب طلب المساعدة عبر الخطوط الهاتفية الوطنية المخصصة للمساعدة، ومن المرشدين الاجتماعيين في المدارس، وغير ذلك من آليات الإبلاغ الملائمة للأطفال، ويجب تكييف هذه الآليات لتتلاءم مع التحديات الناجمة عن كوفيد-19.

نظراً لزيادة خطر التعرض للأذى عبر شبكة الإنترنت، يجب على شركات التقنيات الرقمية ومزودي خدمات الاتصالات أن يفعلوا كل ما في وسعهم للمحافظة على سلامة الأطفال على شبكة الإنترنت. وهذا يتضمن إتاحة إمكانية وصول مجانية للخطوط الهاتفية المخصصة لمساعدة الأطفال، وخدمات ملائمة للفئات العمرية ومنصات آمنة للتعليم عبر الإنترنت - وأن تستخدم هذه الشركات منصاتها الرقمية لنشر نصائح بشأن سلامة الأطفال. ويجب عليها أيضاً أن تبذل المزيد للكشف عن الأنشطة المؤذية للأطفال على شبكة الإنترنت وإيقافها، بما في ذلك ممارسات استدراج الأطفال، وإنتاج ونشر صور ومقاطع فيديو تتضمن إساءات جنسية للأطفال.

وبوصفنا نمثل منظمات عالمية تعمل على إنهاء العنف ضد الأطفال، سنواصل الدعوة إلى الاستثمار في حلول فعالة لحماية الأطفال. وسنعمل بصفة جماعية لمشاطرة **الموارد** التقنية والتوجيهات لصانعي السياسات والممارسين والوالدين ومقدمي الرعاية وللأطفال أنفسهم. وسوف ندعم المهنيين الشجعان الذين يعملون على مدار الساعة في مجالات الصحة وحماية الطفل والاستجابات الإنسانية للمحافظة على سلامة الأطفال أثناء هذه الفترة غير المسبوقة.

لقد حقق المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة مكتسبات كبيرة في مجال حماية الأطفال من العنف، ويجب ألا نسمح بخسارة هذه المكتسبات في فترة الاضطراب الحالية. ويجب أن نبذل كل ما في وسعنا للمحافظة على سلامة الأطفال الآن. ويجب أن نخطط معاً للمستقبل، بحيث تتمكن، حال انتهاء الأزمة الحالية، من العودة إلى المسار الذين كنا نسير فيه لإنهاء جميع أشكال العنف والإساءات والإهمال التي يتعرض لها الأطفال.

## الموقعون

Dr. Tedros Adhanom Ghebreyesus, المدير العام,  
WHO

Virginia Gamba, الممثلة الخاصة للأمم المتحدة المعنية،  
Children and Armed Conflict

Ghada Waly, المديرية التنفيذية،  
UN Office on Drugs and Crime

Henrietta H. Fore, المديرية التنفيذية، UNICEF؛  
رئيسة المجلس، End Violence Partnership

Najat Maalla M'jid, الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية،  
Violence against Children

Phumzile Mlambo-Ngcuka, المديرية التنفيذية،  
UN Women





Inger Ashing, الرئيسة التنفيذية,  
**Save the Children International**



Steffen Braasch, الرئيس التنفيذي,  
**SOS Children's Villages International**



Delphine Moralis, الرئيسة التنفيذية,  
**Terre des Hommes**



Dr. Daniela Ligiero, المديرية التنفيذية والرئيسة التنفيذية,  
**Together for Girls**



Iain Drennan, المدير التنفيذي,  
**WePROTECT Global Alliance**



Dr. Joanna Rubinstein, الرئيسة والرئيسة التنفيذية,  
**World Childhood Foundation USA**



Rev. Dr. Olav Fykse Tveit, الأمين العام,  
**World Council of Churches**



Andrew Morley, الرئيس والرئيس التنفيذي,  
**World Vision International**



Dr Joan Nyanyuki, المديرية التنفيذية،  
**African Child Policy Forum**



Rev. Keishi Miyamoto, الرئيس،  
**Arigatou International**



Meg Gardinier, الأمينة العامة،  
**ChildFund Alliance**



Patrick Krens, المدير التنفيذي،  
**Child Helpline International**



Robbert Van Den Berg, المدير التنفيذي،  
**ECPAT International**



Dr. Howard Taylor, المدير التنفيذي،  
**End Violence Partnership**



Tufail Muhammad, الرئيس،  
**ISPCAN**



Anne-Birgitte Albrechtsen, الرئيسة التنفيذية،  
**Plan International**